

الفساد الإداري وأثره على مؤسسات الدولة

*د. بشير مسعود عون

الملخص:

إن ظاهرة الفساد الإداري تعد ظاهرة عالمية وذات جذور تاريخية بمختلف مراحلها، ووضحت تشكل خطراً على المستويين الدولي والمحلي. فلابد من إيجاد الآليات للقضاء على هذا الظاهرة وسن تشريعات للحد منها وتفعيل الاتفاقيات الدولية والمحلية للتقليل من ظاهرة الفساد الإداري وإيجاد الحلول النجاعة والفاعلة التي تحد من هذه الظاهرة. وإن ليبيا تعرف انتشاراً واسعاً لمختلف مظاهر الفساد الإداري، وأصبحت آفة منتشرة يتطلب الأمر جهداً كبيراً وتفكيراً جدياً على جميع المستويات، وضرورة إرساء إرادة سياسية قوية وفعالة تعمل على تكريس دولة القانون وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات و يجب تفعيل قوانين مكافحة الفساد وتطبيقها على الجميع دون تمييز ولابد من منح هيئات مكافحة الفساد صلاحيات واسعة لتعقب ظاهرة الفساد الإداري.

الكلمات الدالة: الفساد الإداري، الاستقرار السياسي والاقتصادي، مؤسسات الدولة، ليبيا

المقدمة:

يُعد الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول العالم ولا تقتصر على دولة واحدة فقط، حيث يمثل إحدى القضايا الكبرى التي تحتل اهتمام المواطنين، وأحد أبرز وأخطر المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمختصين السياسيين على ضرورة مكافحتها وعلاجها. وللأسف لم تكن ليبيا في موضع أفضل من باقي دول العالم التي انتشر فيها الفساد بمختلف أنواعه ومستوياته، وصار الفساد حالة مرضية معقدة تقف عقبة أمام الإصلاح والتنمية، وهذا ما وجب علينا تناول هذه الظاهرة بالمزيد من الدراسة والتحليل من خلال تحليل مفهومها ودراسة الأسباب الحقيقية وراءها للمساعدة في وضع استراتيجية فعالة للحد من هذه الظاهرة.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

إن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة عالمية لا تخلو منها أي دولة في هذا الكون، وتشمل استفحال ظاهرة الفساد الإداري بصورة بدأت تخرج عن السيطرة وأصبحت ظاهرة من السلوكيات التي اعتادها الموظفون، فأصبح إلزاماً علينا نحن كباحثين وحب في هذا الوطن، المساهمة في القضاء على هذه الظاهرة.

*عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد جامعة الجفارة - ليبيا

أهمية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة مهمة جدًا حتى يتسنى لنا مناقشة كيف أن ظاهرة الفساد الإداري أصبحت خطرًا على الاستقرار السياسي والأهداف العامة للدول، وتبطل برامجها وخططها ومشروعاتها. وتكمن أهمية الدراسة أيضًا في كون ليبيا كغيرها من الدول لم تسلم من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة، خاصة وأنها تتطور يومًا بعد يوم، وقد بدأ العالم يفهم حقيقة هذه الظاهرة لذا الجميع يحاول بطريقته إيجاد الحلول والآليات التي تحد من هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. تبيان الآثار السلبية والخطيرة للفساد الإداري على مؤسسات الدولة الليبية.
2. المساهمة في إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات الخاصة بالفساد الإداري التي لم تلقى بالاهتمام الكبير سابقًا.

مشكلة الدراسة: فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي: هل للفساد الإداري أثر على مؤسسات الدولة الليبية؟

منهج الدراسة: يحتاج أي موضوع دراسة منهجًا واضحًا أو أكثر لكي يسهل دراسته وأهمها المنهج التحليلي والوصفي، حيث تعتمد على تحليل أهم العناصر والدلالات التي يقوم عليها الفساد الإداري وتأثيره على مؤسسات الدولة الليبية.

تساؤلات الدراسة:

- 1) هل الفساد الإداري يؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي لمؤسسات الدولة الليبية؟
- 2) هل تعتبر ليبيا نموذجًا لدولة الفساد والإفساد؟
- 3) كيف يمكن القضاء على الفساد الإداري؟

مصطلحات الدراسة:

- **الفساد الإداري:** يعني كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وعدم استقرار المجتمع.
- **الاستقرار السياسي:** يعني عملية التغيير التدريجي المنضبط، والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام.
- **الفساد الاقتصادي:** يعني سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عمومًا لتحقيق منفعة خاصة.

- **استغلال النفوذ:** يحدث نتيجة لتأثيرات اقتصادية مثل الرشاوى، أو بسبب ولاءات شخصية مثل الروابط الأسرية أو القبلية أو علاقات الصداقة.

خطة الدراسة:

المطلب الأول/ ماهية الفساد الإداري

الفرع الأول/ مفهوم الفساد الإداري.

الفرع الثاني/ أسباب الفساد الإداري.

الفرع الثالث/ آثار الفساد الإداري.

المطلب الثاني/ جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي دوليًا

الفرع الأول/ الجهود الدولية لمكافحة الفساد.

الفرع الثاني/ الجهود العربية لمكافحة الفساد.

المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري

- **مفهوم الفساد الإداري:** يُعد الفساد الإداري ظاهرة تضرب جذورها في أعماق التاريخ الإنساني وعلى الرغم من ذلك لم تلقى اهتمامًا إلا في العقود القليلة الماضية، فلقد كثر الحديث عن الفساد وأصبح مادة ثرية لدى الكثير من المفكرين والمتخصصين في مختلف العلوم والمجالات (حسن، 2001 ص30).
- تعريف الفساد الإداري:** الفساد الإداري هو "إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية خاصة لطريقة غير مشروعة ودون وجه حق أي استخدام المنصب الحكومي لإضفاء غطاء قانوني على ممارسات مشبوهة لتحقيق مكاسب خاصة". الفساد الإداري ببساطة هو "نقل ما هو ملكية عامة واصل عام إلى ملكية خاصة بدون وجه حق، أو بشكل غير مشروع من خلال العبث في مالية الدولة" (مطر، 2005 ص15).
- ويُعرف الفساد الإداري أيضاً بأنه: "سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية".

- **أسباب الفساد الإداري:** يتعدد الفساد الإداري إلى عدة أسباب:

أولاً: الأسباب السياسية: تعتبر الأسباب السياسية أهم العوامل التي تساعد على ظهور الفساد ونموه وانتشاره ما توفره من بيئة مناسبة في تفسير هذه الظاهرة، وهذه الأسباب هي:

1. تعيين القيادات الإدارية في المواقع الهامة بناءً على الولاء السياسي بغض النظر عن الكفاءات الإدارية.
2. ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية يساعد على تفشي الفساد.
3. الانقسام وما يترتب عليه من زيادة النفقات غير المدروسة.

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في الآتي:

1. التفاوت الاقتصادي الحاد، وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي.
2. المراحل الانتقالية التي تمر كثيرًا من البلدان، وخصوصًا ليبيا.
3. غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة، حيث أن أغلب العمليات الاقتصادية هي صفقات تجارية مشبوهة بعمليات سمسرة يحتل الفساد فيها حيزًا واسعًا.

ثالثًا: الأسباب الاجتماعية والإدارية: وتتمثل في الآتي:

- الأسباب الاجتماعية: ويقصد بها الولاءات الاجتماعية الضيقة التي يكتسبها الموظف العام بحكم انتمائه الموروث لبيئة اجتماعية معينة من الأسرة والقبيلة، وذلك بسبب غياب الشعور بالأمان يبحث الموظف العام عن يحميه من خلال إيجاد علاقات معينة مع أصحاب النفوذ والسلطة الذين يدعمونه في ارتكاب ممارسات الفساد (حجازي، 2001 ص 40).

• الأسباب الإدارية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تضخم الجهاز الإداري وزيادة حجم التنظيمات الإدارية مما أدى إلى تداخل الاختصاصات والتكرار والروتين.
2. ضعف نظم الرقابة وتعددها وتداخل اختصاصاتها يفقد القدرة على القيام بواجبها على أكمل وجه.
3. عدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
4. تمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام.
- أنواع الفساد الإداري: يتنوع الفساد الإداري إلى عدة صور وأشكال متعددة تمارس في مختلف نواح الحياة العملية وهي ذات تأثيرات مختلفة، بعضها خطير للجهاز الإداري (الجريش، 2015 ص 29)، وللمجتمع بأكمله وبعضها أقل خطورة يتجاوز فيها الموظف القانون وسلطاته الممنوحة له، كما أن مظاهر الفساد الإداري تتنوع بتنوع مجالاتها (معاينة، 2011 ص 23).

آثار الفساد الإداري: يترتب على الفساد الإداري عدة آثار منها السياسية والاقتصادية وغيرها.

• الآثار السياسية: هناك آثار سياسية عن الفساد تتمثل في:

1. فقدان وتدهور شرعية النظام السياسي: هذا أدى إلى فقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين نتيجة ارتباط ممارسات الحكام السياسيين بالفساد (أبو شهيو، خلف 1993 ص 60)، مما ساهم في تآكل شرعية ومشروعية النظام الحاكم.

2. تهديد الاستقرار السياسي وشيوع الفوضى والاضطرابات: كانت ليبيا تعاني من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لاضطراب العلاقة بين الشعب والحكومة، فالفساد السياسي يُعد سداً منيعاً بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياتهم.

3. ضعف التنمية الإدارية: إن حجم الأضرار التي يلحقها الفساد بالأجهزة البيروقراطية الحكومية أدى تحويلها إلى أجهزة ضعيفة ومتخلفة غير قادرة على تحمل أعباء التنمية الإدارية (الغنام، 2011 ص 66)، وهذا بدوره يؤدي إلى تهميش مقاييس الكفاءة والنزاهة والفعالية في التوظيف.

• الآثار الاقتصادية: هناك آثار اقتصادية عن الفساد تتمثل في:

1. تشجيع التهرب الضريبي: حيث أن جماعات معينة تمارس نفوذها السياسي في أعلى مستويات الدولة عن طريق الاختلاسات والرشاوى وغيرها، فالفساد الإداري سهل ظاهرة التهرب الضريبي الذي بلغ مستويات قياسية.

2. تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: حيث أدى ازدياد تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وتهريبها إلى سيطرة الجهات النافذة في السلطة في تطبيق أوامرهم إلى مدراء البنوك والتي تحولت من قنوات لتمويل المشاريع التنموية إلى قنوات تدر وبدون توقف إلى قروض وهمية واختلاسات لا حد لها.

• آليات مكافحة الفساد في ليبيا: تتنوع آليات مكافحة الفساد إلى النقاط التالية (عبد العالي، 2013 ص 90):

1. تدعيم سلطة المجالس المحلية في مختلف مستوياتها إزاء الأجهزة التنفيذية الموازية لها.

2. تدعيم اللامركزية من خلال نقل كافة سلطات واختصاصاتها الوزارات التي تدخل في إطار الإدارة المحلية (بدر الدين، 2006 ص 39).

3. زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في نشاط الإدارة المحلية.

• جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي دولياً: قطعت الجهود الدولية شوطاً كبيراً في مجال مكافحة الفساد وتطوير الهيئات والمؤسسات المعنية، ومكافحة الفساد بكافة أشكاله، وكذلك تطوير الآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مجال اجتثاث الفساد من الجذور، ويمكن أن نشير هنا إلى أن الدول المختلفة يمكن أن تستعين بالمنظمات الدولية مباشرة أو تستفيد من خبراتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، فمع مطلع عام 1996م عملت الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد على تأكيد الالتزامات السياسية لمكافحة الفساد، حيث نجد أنها قد وسعت المعايير والممارسات الدولية الأساسية لمعالجة ظاهرة الفساد ومحاولة الحد من انتشاره عن طريق نشر الشفافية اللازمة للقضاء عليه، فمن المعلوم يقيناً أن الفساد الإداري والمالي ينشط عند غياب الشفافية، بمعنى أن مصدر قوته يكمن في الغموض وعدم الوضوح خاصة إذا ارتبط بغياب المساءلة وانعدام

المحاسبة، وهو الأمر الذي يتطلب وجود جهاز رقابي فاعل وقوي مدعم بالأنظمة والصلاحيات الكفيلة بالمحافظة على المال العام ومساءلة المسؤولين عن الفساد.

واستمرار لهذا المجهود تسعى الدول والمنظمات لمكافحة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية، ولذلك صدرت العديد من التشريعات والمبادرات، ووجهت الجهود التربوية والإعلامية لتوعية المجتمعات بالأضرار البليغة التي يحدثها الفساد، كما عُقدت المؤتمرات والندوات العالمية للاستفادة من الأفكار والحلول المطروحة في سبيل مكافحة الفساد بدءاً بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 51/191 بتاريخ 21 فبراير 1997م حول مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية والعواقب المترتبة على ذلك إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، ثم " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" الصادرة بقرار الدول الأطراف في الاتفاقية رقم 58/4 في 21 نوفمبر 2003م التي من أغراضها ترويج ودعم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح، وحتى تاريخ 27 سبتمبر 2013م توجد 167 دولة واتحاد واحد هو الاتحاد الأوروبي، قد صادقت وقبلت أو أقرت أو انضمت لهذه الاتفاقية، و8 دول وقعت على الاتفاقية فقط، وقد صادقت المملكة العربية السعودية على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ 1433/3/11هـ، ثم جاءت توصيات الندوة الوزارية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في نوفمبر 2006م وكان من أهم توصياتها حث الدول على تبني استراتيجيات شاملة متعددة المحاور تعتمد على خطط عمل محددة لمواجهة كافة مظاهر الفساد وعلى وجه الخصوص أشكاله وأنماطه المستحدثة، وتبع ذلك إعلان جامعة الدول العربية في المؤتمر الإقليمي المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية في 21 يناير 2008م بدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، ومواصلة العمل في إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد تكون متوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد صدرت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام 2009م، وصادقت عليها المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/36 بتاريخ 1433/6/3هـ، وهو ما يضع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الواجهة ويحمل الحكومات العربية مسؤولية معالجتها.

• **الجهود الدولية لمكافحة الفساد:** يمكن عرض أبرز الجهود الدولية لمكافحة الفساد على النحو التالي:

1. جهود الأمم المتحدة في مكافحة الفساد: تساهم الأمم المتحدة على مختلف مستوياتها الإدارية بجهود مكافحة الفساد، كما تقوم بإعداد مشروع قانون استرشادي للفساد، وتعمل على تطبيق مجموعة من النظم والتدابير تتعلق بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية في المعاملات، وقد عقدت الأمم المتحدة العديد

من المؤتمرات، والتي من أهمها مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الثالث بالدوحة عام 2009م، والذي نجح في الوصول إلى اتفاق جماعي تمثل في التوصل إلى آلية متابعة مكافحة الفساد، ويعد بعضهم مؤتمر الدوحة اختراقاً مهماً لسد الفساد من خلال الاتفاق على هذه الآلية والدول التي وافقت عليها، كما ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف في الاتفاقية بضرورة وجود هيئة تتولى منع الفساد، حيث نصت المادة رقم 6 من الاتفاقية على أن " تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتصاد تتولى منع الفساد". ونظراً لإدراك كافة الدول خطورة ظاهرة الفساد الإداري فبذلت المزيد من الجهود الإقليمية والعالمية التي تحول بعضها إلى صيغة موثيق دولية، وفي سياق هذا بات من الطبيعي أن تتجه المؤسسات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي الحكومية منها وغير الحكومية، ولعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 1975/9/15م يعد أول شجب عالمي للفساد بكافة أشكاله. وقد انضمت الدول العربية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2. جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد: يسدد البنك الدولي الذي أعلن حملة ضد ما أسماه "سرطان الفساد" على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال، وقد بادر البنك الدولي إلى وضع استراتيجية نشاطه في مجال مكافحة الفساد تتضمن أربعة محاور رئيسية هي كالآتي:

- منع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
- تقديم العون للدول النامية التي تعترف مكافحة الفساد لا سيما ما يتعلق بتصميم برامج مكافحة وتنفيذها.
- اعتبار مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط الإقراض ومعايير.
- تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

3. جهود صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد: تبنى صندوق النقد الدولي منذ عام 1997م شروطاً أكثر تشدداً وموضوعية في منح مساعداته وقروضه ووفق ضوابط مكافحة الفساد، حيث تعد الضوابط المتعلقة بتقديم قروض صندوق النقد الدولي ومساعداته أكثر تشدداً من نظيرتها الموضوعة من قبل البنك الدولي، وقد طرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد: المجال الأول: تطوير إدارة الموارد العامة، ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وإعداد الموازنات العامة، والإجراءات ونظم المحاسبة والتدقيق.

المجال الثاني: خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية.

4. جهود منظمة التجارة العالمية في مكافحة الفساد: أقرت منظمة التجارة العالمية إنشاء وحدة خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، وتهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية للاتفاقية حول الفساد.
5. جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد: منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية، تضم حاليًا فروعًا في 100 دولة، وأمانتها العامة في برلين بألمانيا، وهي منظمة معنية بمكافحة الفساد، وتشتهر عالميًا بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم، متخذة شعار "الاتحاد العالمي ضد الفساد"، وأنشئت عام 1995م وتهدف إلى مساعدة الدول والأفراد في مكافحة الفساد بعد انتشار الفساد المالي والإداري سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وعجز المؤسسات المعنية بمحاربته بعد أن تحول إلى غول يلتهم جهود التنمية المحلية والدولية في المنح والمعونات والقروض، كما تُعد هذه المنظمة أكثر المنظمات الأهلية نشاطًا وفعالية في مجال مكافحة الفساد، وقد قامت بتطوير مؤشر لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، وقد تم إنشاء هذه المنظمة بواسطة مجموعة من المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي.
- وفي عام 1992م قام المجلس الأوروبي بإنشاء فريق متعدد التخصصات يعنى بالفساد، مؤكدًا بذلك على نحو رسمي عودة الفساد كمشكلة عامة تتطلب لحلها تنظيمات محددة.

• الجهود العربية لمكافحة الفساد

1. جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الفساد: كان لجامعة الدول العربية جهودها في مكافحة الفساد، ولعل من أهم هذه الجهود المشاركات الفعالة للمجموعة العربية وللممثلة مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في صياغة كلاً من "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" التي انعقدت في مدينة باليرمو بإيطاليا في الفترة من 12-15/12/2000م، حيث شملت في أحكامها تجريم الفساد في المادة رقم 8، ووقعت في 26 نوفمبر 2002م ولم تصدق، وكذا مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت في فيينا خلال الفترة من 22-7 و 8-8/2003م.

الخاتمة: فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات هي:

أولاً: النتائج :

1- إن ليبيا تعرف انتشارًا واسعًا لمختلف مظاهر الفساد الإداري، وأصبحت آفة منتشرة يتطلب الأمر جهدًا كبيرًا وتفكيرًا جديًا على جميع المستويات.

2- سوء تطبيق التشريعات والقوانين على أرض الواقع والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

3- إرساء إرادة سياسية قوية وفعالة تعمل على تكريس دولة القانون وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.

ثانيًا: التوصيات

1- نشر وترسيخ الحكم الرشيد لإعطاء فرصة أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع برامج وسياسات فعالة.

2- يجب تفعيل قوانين مكافحة الفساد وتطبيقها على الجميع دون تمييز.

3- منح هيئات مكافحة الفساد صلاحيات واسعة لتعقب ظاهرة الفساد.

قائمة المراجع

أولاً/ الكتب

1. بدر الدين، إكرام، اللامركزية والكفاءة الإدارية ومكافحة الفساد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

2. حسن، حسين محمود، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر، مركز العقد الاجتماعي، مصر، 2001.

3. مطر، عصام عبد الفتاح، الفساد الإداري ماهيته، أسبابه ومظاهره، الإسكندرية: دار الجامعة، 2005.

4. أبو شهيو، مالك عبيد، وخلف، محمود محمد، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993.

5. معايرة، محمود محمد، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، عمان، دار الثقافة، 2011.

ثانيًا: الرسائل العلمية

1- عبد العالي، حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 2013.

2- الجريش، سليمان بن محمد، الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم، 2015.

3- أبو جناح، عمر محمد، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2020.

4- الغنام، فهد بن محمد، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإسلامية، الرياض، 2011.

ثالثاً: المجالات العلمية

1- حجازي، المرسي السيد، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 266، 2001.